

واقع الاقتصاد الموازي في ظل تبني الجزائر قواعد الضبط الاقتصادي

The Reality of the Parallel Economy in Light of Algeria's Adoption of Economic Regulation Rules

سعادي فتيحة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، البريد الإلكتروني: fatiha.saadi@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2025/06/12

تاريخ القبول: 2025/03/20

تاريخ الاستلام: 2025/01/01

الملخص باللغة العربية

إنّ الاقتصاد الموازي يعد جزء هام من الاقتصاد والذي يظهر خفياً وغير مُعلنًا بقصد تفادي الخضوع للقوانين ومختلف التّوص والتّهرب من الضرائب التي تفرضها الدولة للحدّ من هذا التّموذج من الاقتصاد، حيث عرف الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ولفترة طويلة من ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي تنامي بشكل سريع وبطرق مختلفة والذي مس كل قطاعات الدولة، وكذا تبني الدولة قواعد الضبط الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الموازي أصبح حقا منافسا قويا للاقتصاد الرسمي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي – الاقتصاد الرسمي – الضبط الاقتصادي – الضرائب – القانون.

الملخص باللغة الأجنبية

The parallel economy is considered that important part of the economy which remains hidden and undeclared to avoid taxes and all the laws and regulations established by the state to confront the phenomenon. Therefore, the Algerian economy has long suffered from the emergence and rapid growth of the parallel economy in its various forms, affecting all sectors of the state, especially during the transitional phase from a socialist system to a market economy. Despite the legal arsenal put in place by the state and the adoption of economic regulation rules in various sectors, the parallel economy has become a strong competitor to the official economy in Algeria.

Keywords: Parallel Economy – Official Economy – Economic Regulation – Taxes – Law

يُعتبر التّغيير الذي حصل على مستوى الاقتصاديات العالميّة بالأخصّ بداية التسعينات من القرن السالف في ظلّ الانفتاح والعمولة والتّوجه نحو اقتصاد السوق الذي هدفه زيادة الأرباح مهما كانت الطُّرق، من بين الأسباب الرئيسيّة لتزايد ظاهرة الاقتصاد الموازي وتُموليتها تقريباً على جميع اقتصاديات الدّول سواء المتقدّمة منها أو السائرة في طريق النّمو⁽¹⁾.

عليه إنّ الاقتصاد الخفيّ إحدى أهمّ المحاور التي أثارت اهتماماً كبيراً وتُعتبر أهمّ المواضيع الاقتصادية المعقّدة والتي تحمل الكثير من الجدل، باعتبار أنّ دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرّسمي، كما يعتبر الاقتصاد الخفيّ مصدر دخل عائلاتٍ عدة ويؤمن مناصب شغلٍ لفئةٍ كبيرة من الأشخاص ويُعد جزءاً هام من الناتج الدّاخليّ الخام، فضرورة النّظر لهذا الاقتصاد باهتمام أصبح ضرورة ملحّة اليوم، فيجب على واضعيّ السياسات الاهتمام أكثر بالاقتصاد الخفيّ والنتائج والآثار المتولّدة عنه سواء الإيجابية أو السّلبية ومحاولة تكييف السياسات للتأقلم مع هذه الآثار لتحقيق أفضل استفادة مُمكنة⁽²⁾.

لا تنكر الحكومة الجزائرية بتفشّي ظاهرة الاقتصاد الخفيّ بالأخصّ أثر تحوّل النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسماليّ، حيث قدّمت تسهيلات للخواص بقصد ممارسة نشاطهم في ظلّ الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، هنا اعتبره نقطة الانطلاق لهذه الظاهرة لتنتشر بقوة ابتداءً من عمليات غسيل الأموال خلال العشرية السّوداء أين انتشر النّهب والسّرقة والتّجارة بالمخدّرات والأسلحة آنذاك، كما أنّ تطوّر القطاع الخاص ونقص اليد العاملة المؤهّلة وتدني نصيب الفرد من الناتج الدّاخليّ الخام وكثرة البطالة ساعدت هذه الظاهرة انتشاراً وتأكّد هذا بحجم الأموال المتداولة خارج السوق الرّسمي، بالتّالي ظهرت آثار مباشرة وغير مباشرة على مؤشرات التنمية الاقتصاديّة بصفة عامة الأمر الذي دفع بالدّولة تحوّل جاهدةً لدمج الاقتصاد الخفيّ في الاقتصاد الرّسمي ولو بنسبٍ كون أنّ مهمة القضاء عليه نهائياً مهمة صعبة للغاية⁽³⁾.

أمام هذه المعطيات ونظراً لما للاقتصاد الموازي من أثر على الاقتصاد الوطني ارتأينا البّحث عن مضمون الاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر بالتّعرض لأهمّ العوامل التي أدّت إليه ومختلف الآثار والانعكاسات المترتبة عنه، خاصّةً بعد تبني الجزائر قواعد الضبط الاقتصادي وما يفرضه من قيود؟ في إطار مساعي الدّولة في دمج الاقتصاد الموازي؟

(1) سلطاني عادل، "أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2021، ص522.

(2) بن تركي أمينة، زعموم صبرين، "الاقتصاد الموازي في الجزائر-أسبابه ونتائجه-"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسليت، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، ص62.

(3) سلطاني عادل، مرجع سبق ذكره، ص522.

المبحث الأول: عن مفهوم الاقتصاد الموازي

أثار الاقتصاد الموازي حديثاً اهتمام الكثير من الدول والحكومات، وأضحى من المواضيع التي تستقطب الاقتصاديين وفقهاء القانون، إذ بالرغم من تعدد واختلاف التسميات المعنوية بالاقتصاد الموازي كالاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الأسود، إلّا أنّه تبقى عملية إعطاء تعريف محدّد من المسائل المطروحة والمهمّة لدى الباحثين ومختلف المنظّمات والهيئات والمؤسّسات فإنّ اختلفت التعريفات والمفاهيم إلّا أنّها تجتمع في الخصائص ومختلف العوامل المؤدية لتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي⁽¹⁾، فنودّ الإشارة إلى بعض هذه المفاهيم فيما سيأتي.

المطلب الأول: التعريف بالاقتصاد الموازي وخصائصه

بالرغم من عدم وجود تعريف جامع للاقتصاد الموازي إلّا أنّه يحظى بدراسات من طرف الباحثين وفي مجالات مختلفة بسبب تعدد أسباب ظهوره ونموه واتساعه، وهذا ما جعله يتّسم بخصائص مختلفة لذا نحاول أن نبين ذلك فيما سيأتي.

الفرع الأول: عن تعريف الاقتصاد الموازي

يبدو أنّ موضوع الاقتصاد الموازي لا تقل أهميته عن الاقتصاد الرسمي حيث شكل جزءاً مهماً ضمن انشغال الباحثين والمنظمات الدولة ودارسي الاقتصاد وحتى القانون، قصد تبيان مركزه ضمن الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: التّباين في تعريف الاقتصاد الموازي

يرى البعض أنّه عقد مقاربات دولية أكثر سهولة بشأن تعريف الاقتصاد الموازي يكون بتوحيد التعاريف التي تتضمن المواصفات التّمطية على المستوى الدولي، وهذا نظراً لتعدد التسميات والتعاريف، مثلاً وفقاً لمضمون تعريف المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة سنة 1993، وحاول توحيد المصطلح واستعملت على أثرها ثلاثة تعابير لتحديد مختلف فئات الاقتصاد غير الملاحظ وهي⁽²⁾:

— **التّعبير الأوّل: الاقتصاد غير القانوني:** يُقصد بها نوعين من النشاطات، النشاطات الشرعية التي تُمنع ممارستها بقوة القانون.

— **التّعبير الثاني: الاقتصاد السّفلي:** يُقصد بها النشاطات القانونيّة التي نجد فيها جزءاً من الإنتاج أو كلّه مخفياً لأسباب مُعيّنة، والأمثلة عن ذلك مختلفة: كعدم الالتزام بالخضوع لبعض الإجراءات الإداريّة التّهرب الضريبي، خرق ضوابط العمل القانونية.... وغيرها.

(1) حنان حافة، رفيقة حروش، هشام لبزة، "العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2003، 2016"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 1، لسنة 2020، ص33.

(2) محمد زعلاني، "شغولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، تأصيل المعنى بحث في الأسباب والآثار"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص197.

– التعبير الثالث: الاقتصاد غير الرسمي: فالقطاع غير الرسمي يتضمن مؤسسات بحسابات خاصة ومؤسسات للمستخدمين غير الرسميين، يُقصد به الوحدات الإنتاجية المتوسطة بضعف مستوى التنظيم، وبعض وسائل الإنتاج الدائمة وغياب التقسيم بين العمل ورأس المال، وفي بعض الأحيان وسائل عمل قائمة على العمالة الموسمية أو الروابط العائلية أو الاجتماعية، هذه الوحدات تنتمي إلى القطاع العائلي، لا تشترك مع وحدات أخرى.

ثانيا: تعريف بعض المنظمات والمؤسسات للاقتصاد الموازي

في الحقيقة من الصعب الجزم بتعريف مُحَدَد ودقيق للاقتصاد الموازي نتيجة تطوّر هذا الأخير باستمرار بالنظر إلى التغيرات التي تطرأ في كل مرة على النظام الضريبي ومختلف اللوائح التنظيمية لذا نحاول أن نشير إلى بعض التعريفات التي اعتمدها بعض المنظمات الدولية⁽¹⁾:

– تعريف المكتب الدولي للعمل (ILO): يعود التقرير الأول للاقتصاد غير الرسمي الذي اعتمده مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وقد تمّت صياغته على أساس نتائج تحقيق إنجاز في كينيا إستناداً إلى معايير كان قد حددها سنة 1971، حيث يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسمياً إذا توافرت فيه على الأقلّ المعايير التالية:

– سهولة الدخول في النشاط والاعتماد على موارد محلية

– الملكية العائلية للمؤسسات

– محدودية مستويات الأنشطة

– استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقاً للموارد المحصل عليها.

– اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي

– انفتاح أسواقها على المنافسة وتحرّرها من كل التنظيمات والقوانين.

– الإعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تُعتبر أهمّ عوامل الإنتاج.

– تعريف صندوق النقد الدولي: حسب أدبيات صندوق النقد الدولي فإنّ الاقتصاد غير الرسمي يُعرف بأنه: "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثمّ فإنّ الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما بلغت السلطات الضريبية".

(1) FEIGE Edgarl, "The meaning and measurement of the under ground economy", cambridge university press, 1989, pp13-56.

— تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي: عرف الاقتصاد الموازي على أنه: "يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادةً ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية، كما أنّ لها وصولاً محدوداً إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة وأخيراً لا تحظى بالاعتراف والدعم والتنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية ويعتبر هذا التعريف واسعاً بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حدٍ سواء" (1).

كما أنّ الاقتصاد الموازي العديد من الفقهاء تذكر تعريف (Vito tanzi) الذي عرفه بانه: "مجموع الأنشطة الإنتاجية والخدمات والمالية التي تُحقق دخلاً لا يخضع للضريبة ولا للرقابة ولا يُحتسب في مجمعات المحاسبة الوطنية" (2).

ثالثاً: مقارنة في تعريف شامل للاقتصاد الموازي

كلّ متخصص له أن يُقدّم مفهوم للاقتصاد الموازي حسب نظريته للأنشطة التي تدخل في هذا الاقتصاد، وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق نهائي بين الاقتصاديين على تعريفٍ وحيدٍ ومحدود له، إلّا أنّه لا يعني بأيّ حالٍ إعفاء الباحث من إعطاء المتداول من التعاريف بخصوصية ومن ذلك أنّ الاقتصاد الموازي هو: "مجموعة من الأنشطة التي تُحقق دخلاً لا يتم تسجيله رسمياً ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تخريباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أنّ هذه الأنشطة المؤكدة للدخل بحكم طبيعتها، تُعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد" (3).

(1) كما عرفه المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل الخامس عشر، للتفصيل عد ل: بن تركي أمينة، زعموم صبرين، مرجع سبق ذكره، ص. 63-64.

وعن تعريف البنك الدولي للاقتصاد الموازي، انظر: بلعيد جميلة، "الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018، ص 165.

Voir: BRUNO Lautier, **L'économie informelle dans le tiers monde**, Edition la découverte, Paris, 1994, p9 .

(2) بركة مشنان، "أثر الاقتصاد الموازي على الموارد العامة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 9، العدد 1، لسنة 2022، ص 588.

(3) ويُستشف من هذا التعريف الشامل أنّ أنشطة الاقتصاد الموازي تشمل:

- الدخل المحقق بطرقٍ شرعية ولكن لا يتم الإعلان عنها للإدارة الضريبية.
- الدخول المحققة من الأنشطة الإجرامية المتعارف عليها مثل: انتاج المخدرات والمهاجرة ها وأنشطة تهريب السلع، الدعارة، السرقات.
- الغش ونقص التصريح.
- ظهور أسواق جديدة من ثمة أسعار جديدة بسبب وجود سلسلة من الازدواجية في سوق السلع والخدمات وفي سوق عوامل الإنتاج وسوق النقد وسوق العمل.

- كما يشمل الاقتصاد الموازي كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استعمال النقود.

أنظر: زعلاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

أنظر: بن تركي أمينة، زعموم صبرين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

وهذا ما يمنح لهم حصانة في المساس بالمال العام دون متابعة ومراقبة بإخضاعهم للتصريح بالممتلكات أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا، الذي ليس له صلاحية دراسة واستغلال ما ورد فيها وهو ما تتمتع به الهيئة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: خصائص ومميزات الاقتصاد الموازي

من خلال بعض التعاريف السابقة للاقتصاد الموازي نستشف بعض الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، نشر إلى بعضها⁽²⁾:

- غياب التنظيم للاقتصاد الموازي: يتميز الاقتصاد الرسمي بخضوعه للتنظيم على عكس ذلك يتحرر الاقتصاد الموازي في غالبية من القيود التنظيمية.
- الأجور المرنة: تتوقف الأجر على طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس في القطاع الرسمي وعلى حسب قيمة الحد الأدنى المعمول به في النشاط الرسمي.
- مرونة أنظمة السوق: نتيجة لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق غالبا ما يعتمد في الاقتصاد الموازي على العلاقات الشخصية العائلية للإنتاج والتبادل، وهذا ما يجعل نظم السوق فيه مرنة جداً.
- قلة الرأس المال والتكنولوجيا المعتمدة: إن الاقتصاد الموازي يركز في الكثير من الأحيان على الجهد البشري المبذول، فضلاً عن اعتماده على تكنولوجيا بسيطة تعتمد على الموارد المحلية.
- الحجم الصغير للمنشآت: فالإقتصاد الموازي يتميز بصغر حجم المنشآت، وفي بعض الحالات غيابها المطلق وهذا عكس ما عليه الحال في الاقتصاد الرسمي.
- مستوى العاملين المتدني: على خلاف القطاع الموازي يركز في كثير من الأحيان على الجهد البشري المبذول، فضلاً عن اعتماده على تكنولوجيا بسيطة تعتمد على الموارد المحلية.

(1) انظر بهذا الصدد: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 8 ديسمبر 1996، ج ر عدد 76، صادر في 8 ديسمبر 1996، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أبريل 2002، ج ر عدد 25، صادر في 14 أبريل 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر عدد 63، صادر في 16 نوفمبر 2008، معدل ومتمم بالقانون 01-16، مؤرخ في 6 مارس 2016، ج ر عدد 14، صادر في 7 مارس 2016، معدل ومتمم بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر عدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، صادر في 8 مارس 2006، متمم بالأمر رقم 10-05، مؤرخ في 26 أوت 2010، ج ر عدد 50، صادر في 1 سبتمبر 2010، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-15، مؤرخ في 2 أوت 2011، ج ر عدد 44، صادر في 8 مارس 2011.

قانون رقم 22-08، مؤرخ في 5 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج ر عدد 32، صادر في 14 ماي 2022.

(2) محمد الهلة، "الاقتصاد الموازي بين حاجات الزبون وضوابط القانون"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، لسنة 2023، ص 59.

المطلب الثاني: أشكال الاقتصاد الموازي والعوامل المؤدية له

يتخذ الاقتصاد الموازي العديد من الأشكال من الناحية القانونية، إلا أنه يبدو غير مشروعاً لأنه قد يمس بالاقتصاد الوطني مما يتطلب ضرورة دمج إليه، لكن لا يتحقق إلا بتجاوز مختلف العوامل المؤدية إليه بخلق بيئة قانونية تؤدي إلى ذات الغرض.

الفرع الأول: أشكال الاقتصاد الموازي

- من خلال مختلف التعريفات للاقتصاد الخفي وكذا من مختلف خصائصه فقد قُسم إلى بعض الأشكال:
- نشاطٌ شرعيٌ موازي: هو ذلك النشاط أو العمل غير المشروع الذي لا يُشكل جريمة بحد ذاته لكن تتحقق الجريمة في حالة عدم التصريح به لدى السلطات المعنية لأنه بهذه الطريقة يُصبح مخالفٌ للقانون مثل "تجارة الحقيبة".
 - نشاطٌ غير شرعيٌ موازي: ويتعلق الأمر بكافة الأنشطة الإجرامية التقليدية المخالفة للنظام القانوني مثل: التهريب، تبييض الأموال، الإيجار بالمخدرات.
 - نشاطٌ شرعيٌ مُصرَّح به جزئياً: يقصد بها تلك النشاطات المسجلة إدارياً لكن غير مُصرَّح بها لدى المصالح المعنية بالضرائب والضمان الاجتماعي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي

تظهر كثير من العوامل التي لها أثر في نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل بلدان العالم المتقدمة منها والتامية⁽²⁾، نذكر منها:

أولاً: العوامل الاقتصادية

- ما يُعد سبباً في المشاكل الاقتصادية هو التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية لتشكيل دوافع وأسباب يؤدي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد الخفي:
- ارتفاع معدلات الضريبة: كلما ارتفعت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم، وهذا يُعد سبباً قوياً للتهرب منها، ويمكن القول بالضرائب، عامل يزيد من حدوث الاقتصاد الموازي⁽³⁾.
 - آثار عجز الميزانية العامة للدولة: لعل أحد أهم الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي هو ظهور العجز بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات، لتغطية العجز قد تلجأ الحكومات إلى أحد الطريقتين المعروفتين، حيث تعتمد الأولى في فرض ضرائب ورُسوم جدد أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، أما الثانية تعتمد على الإصدار النقدي الجديد وهو ما

(1) بلعيد جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 167.

أنظر: نسرين يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

(2) وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو الظاهرة، علماً أن الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد لآخر، وتكون أشد اختلافاً بين البلدان المتقدمة والتامية. أنظر: محمد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص 198.

(3) حنان حاقة، رفيقة حروش، هشام لبزة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

يُدعى "بالتّمويل بالتّضخم"، كلاهما يترتب عنها زيادة العبء الضّريبي، عليه تقليص في دخل دافعيّ الضّرائب سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، بالتّالي يدفعهم الأمر إلى تعويض النّقص برفع الدّخل الحقيقيّ باللّجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي⁽¹⁾.

— **قِلّة السّلع:** إنّ من أسباب اللّجوء إلى الاقتصاد الموازي نقص عرض السّلع الاستهلاكيّة والكمالية، بالتّالي التّحول إلى الاقتصاد الخفيّ للوفاء باحتياجات الطّلب عليها⁽²⁾.

— **شِدّة الرّقابة على الصّرف:** تتّسم سياسة الصّرف في الجزائر باحتكارها من قبل الدّولة ولا زالت الحالة في ظلّ اقتصاد السوق، حيث مازالت الرّقابة على الصّرف قائمة رغم ما يظهر عليها بعض من المُرونة التي ولّدتها الإصلاحات الاقتصاديّة⁽³⁾.

— **التّدخل الحكوميّ المفرط في الأنشطة الاقتصاديّة:** يرجع اتّساع مجالات الاقتصاد الخفيّ إلى التّدخل المباشر للدّولة في الاقتصاد بفرض القيود والضّغوطات الإدارية وهذا ما يؤديّ بالمعاملين الاقتصاديّين التّحاييل والتّهرب عن القيود وبالتّالي تُشكل الاقتصاد الموازي⁽⁴⁾.

— **أثر المشروعات الصّغيرة:** هناك علاقة تبادليّة بين المشروعات الصّغيرة والاقتصاد الموازي، فهذه المشروعات الصّغيرة تعتمد على إجراء مُعاملاتها بالتّقود السائلة وعدم فوترتها، بالتّالي تنامي الاقتصاد الموازي⁽⁵⁾.

— **خلل الإنتاج المحليّ ونُدرة العرض:** يُقصد بها الاختلالات الهيكلية المعقدة التي تصيب بنية الاقتصاد ذاته، ترتّب عنه عجز عرض السّلع الاستهلاكيّة والرّأسمالية، فهي دُول مدفوعة بالطّلب بالتّالي لا تُلبّي الاحتياجات من السّلع والخدمات محليّاً، عليه تلجأ إلى الاستيراد من الخارج، بالتّالي تدهور القُدرة الشّرائية للمواطنين لارتفاع الأسعار، وهذا ميا يدفعهم في النّهاية إنتاج بديل هذه السّلع محليّاً في نطاق الاقتصاد الموازي⁽⁶⁾.

— **البنية والأزمات الاقتصاديّة:** يترتب عادة بعض المشاكل في حالة القيام بإصلاحات اقتصاديّة كالبطالة والفقر، بالتّالي ظهور بعض الأزمات التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض في دخل العُمل فيكون العمل في نطاق الاقتصاد الموازي الحل الوحيد لتحسين هذه الموارد⁽⁷⁾.

ثانياً: العوامل السياسيّة والإداريّة

بالإضافة إلى العوامل الاقتصاديّة فإنّه ثمة عوامل سياسيّة وإداريّة من شأنها تنامي الاقتصاد الخفيّ وإداري نذكر منها:

(1) محمد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(2) سلطاني عادل، مرجع سبق ذكره، ص 524.

(3) بلعيد جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(4) محمد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(5) نسرين يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 294.

(6) محمد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(7) سلطاني عادل، مرجع سبق ذكره، ص 524.

- غياب الحوكمة الرشيدة: الحوكمة هي الطريقة المثلى لممارسة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية بعقلانية، تركز على المشاركة والشفافية بالتالي سيرورة التنمية، غياب الحوكمة يؤدي إلى رسم مناهج خاصة تمثل السبيل لأطراف مجتمعية في نطاق الاقتصاد الموازي يصلح ويتأقلم في مختلف الظروف المكانية والزمانية السائدة⁽¹⁾.
- تميز الإدارة العامة بالبيروقراطية: إن أكثر ما يعيق بالاستثمارات والنمو الاقتصادي هو انتشار البيروقراطية في الإدارة العامة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة في القطاع الرسمي وإيجاد القطاع غير الرسمي السبيل الوحيد لاسترجاع الثقة.
- تعقّد الإجراءات الإدارية: غالبا ما تضع الحكومة تعقيدات إدارية عدة كضرورة الحصول على ترخيصات أو تصريحات، وهذا ما يجعل المتعاملين الاقتصاديين يدفعون رشاي للحصول عليها، هذا فضلا عن بعض الغرامات المرتفعة جداً لبعض النشاطات الاقتصادية، كلها أمور تدفع للاقتصاد الموازي وفي بعض الحالات ظهور فئة من المفسدين⁽²⁾.
- عموم الفساد الإداري: يُعرّف الفساد الإداري بأنه انحراف أخلاقي للبعض من المسؤولين العموميين نتيجة لعدم التناسب بين مستوى الدخل والسلطة الممنوحة للموظف ما يتولّد عنه فجوة بين هذه الدخول والمستوى المعيشي المناسب مما يدفع إلى إتجاه سلوكي بمؤلاء الموظفين العموميين نحو الحصول على دخول غير مشروعة عن طريق إساءة استخدام النقود والسلطة الممنوحة لهم، طالما أعيّتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم⁽³⁾.
- عموم الفساد السياسي: ويمثل أعلى درجات الفساد، ففي ظل انتشار ظاهرة الفساد السياسي أصبحت القوانين والتعليمات الراسمة للخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة حبراً على ورق نتيجة للتلاعبات والتواطؤات من طرف آخذي القرار لخدمة المصالح الشخصية وتحقيق الثروة⁽⁴⁾، وغالبا ما يكون الاقتصاد الموازي المجال الحيوي لها.

ثالثا: العوامل الاجتماعية

- ثمة أسباب اجتماعية ساهمت في بروز الاقتصاد الموازي وزيادة حجمه وهي تختلف من دولة لأخرى نذكر منها:
- عامل الفقر: يبدو أنّ الدول الأكثر فقراً تضمّ معدلات مُرتفعة من الاقتصاد الخفي، حيث كلما زادت حدة الفقر زاد معه القطاع الموازي، إذن هناك علاقة تبادلية بين الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي⁽⁵⁾.
- النمو الديمغرافي وأثره على الاقتصاد الموازي: إنّ الفائض في اليد العاملة التي لم يحتويها سوق العمل، أدّى إلى نمو الاقتصاد الموازي، كما يزيد من هذا الأخير التزوح الريفي إلى المدن بحثا عن مستوى معيشي أحسن⁽⁶⁾.

(1) نفس المرجع، ص 424.

(2) حنان حاقة، رفيقة حروش، هشام لبزة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3) سلطاني عادل، مرجع سبق ذكره، ص 525.

(4) سلطاني عادل، "دور الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، لسنة 2020، ص 270.

(5) بركة مشنان، مرجع السابق، ص 591.

(6) نفس المرجع، ص 591.

— **محدودية الدخل وساعات العمل:** إنَّ المدخول المنخفض عادةً يكون سببا في اللجوء إلى الاقتصاد الموازي، كما أنَّ من مزايا العمل في الاقتصاد الرسمي أنَّ أوقات الراحة أطول، مما جعلهم يتوجَّهون للاقتصاد الموازي من أجل كسب الدَّخول الإضافية⁽¹⁾.

— **البطالة:** إنَّ عجز الدولة التَّوفير للمواطنين مناصب شغل في القطاع الرسمي يعد من أهم العوامل المؤدِّية إلى الاقتصاد الموازي هذا طبعا بقصد تحقيق دخلاً يلبي احتياجاتهم لفترةٍ طويلة⁽²⁾.

من ناحيةٍ أخرى تُؤدي الزيادة في البطالة إلى زيادة عدد العاملين في الاقتصاد الموازي لأنَّ لديهم المزيد من الوقت لمثل هذه الأنشطة، ومن ناحيةٍ أخرى قد تنطوي الزيادة في معدل البطالة على انخفاض في هذا الاقتصاد لأنَّه يرتبط ارتباطاً إيجابياً بمعدل نموِّ الناتج المحلي الإجمالي وفي النهاية يرتبط ارتباطاً سلبياً بالبطالة⁽³⁾.

المبحث الثاني: الضبط الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد الموازي

عملت الجزائر على محاربة كلِّ أعمال الفساد مهما كانت طبيعتها أو درجاتها سيما في ظلِّ التحول الاقتصادي، من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق قصد كبح كل محاولات التلاعب الذي صاحب هذا التغيير بما فيها صياغة العديد من الآليات والأساليب التي تحد والقطاع الموازي ولعلَّ أهمها قواعد الضبط الاقتصادي.

المطلب الأول: عن الضبط الاقتصادي وأثره على الاقتصاد الموازي

رغم أنَّ لجوء الجزائر إلى قواعد الضبط الاقتصادي هو محاولة تحرير الأنشطة الاقتصادية من احتكار الدولة لها، إلا أنَّ الهدف الحقيقي له هو ضبط القطاعات المختلفة وإخضاعها للقانون وإجراءات معينة تفادياً لتلاعبات واستغلال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين النشطين في القطاع الموازي المقابل للقطاع الرسمي

الفرع الأول: التعريف بالضبط الاقتصادي

إنَّ الضبط الاقتصادي من المفاهيم القانونية الجديدة التي انتشرت بشكل واسعٍ منذ 1980، وذلك من أجل التعبير عن التغيرات الجذرية التي أصبحت تخرج من الفئات التقليدية للقانون⁽⁴⁾.

(1) سلطاني عادل، "أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، مرجع سبق ذكره، ص 524.

(2) حسانين أسماء، ساهد عبد القادر، "العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدل البطالة في الجزائر -دراسة قياسية-"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، عدد 1، أبريل 2021، ص 44.

(3) سلطاني عادل، مرجع السابق، ص 44.

و يمكن أن تُميز بين مرحلتين رئيسيتين مرَّت بهما معدلات البطالة في الجزائر الفترة الأولى 1990-2000، هي الفترة التي تلت الأزمة النفطية سنة 1986، وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية حيث ارتفعت فيها نسبة البطالة خاصة مع التسريح الكبير للعمال نتيجةً للتعديل الهيكلي الكبير في الجزائر، الفترة الثانية من 2000 إلى يومنا هذا عرفت انخفاضاً تدريجياً ومستمر لمعدلات البطالة لتبني سياسة التشغيل بغرض التحقيق من حدِّها لكن رغم ذلك إلا أنَّه ما زال العمل غير الرسمي يُمثل الملاذ للهاربين من شبح البطالة.

أنظر: بن تركي أمينة، زعموم صبرين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(4) الضبط الاقتصادي من زاوية علم القانون يُقصد به: الفعل الذي يوجهه بضمن الاستمرارية والاستقرار أو ضمان السير الصحيح والمتناسق للنظام القانوني. أما من زاوية علم الاقتصاد فهو: مجموعة أو مختلف الميكانيزمات التي تُحفظ لأي نظام اقتصادي توازنه، كما يعتبر الضبط أنَّه فرعٌ جديد للقانون يُعبر عن علاقةٍ جديدة بين القانون والاقتصاد يتضمَّن مجموع القواعد الموجهة لضبط قطاعات لا يمكن أن تضمن المحافظة على توازنها بنفسها، للتفصيل:

كما أنَّ تبني اقتصاد السوق مبررٌ أساسيٌّ للضبط كون أنَّ مبادئ اقتصاد السوق والمنافسة لم تعد تتماشى والظروف الكلاسيكية التي كانت تقوم على التسيير المباشر للنشاطات الاقتصادية وفق قواعد وتنظيمات آمرة وصارمة، أما الضبط الاقتصادي يتطلب إتباع شكلاً جديداً للتدخل من خلال الضبط الذي يضمن فتح الأسواق للمنافسة مع ضمانها باتباعها لقواعد مرنة ومتكيفة مع الواقع، مع البقاء على رقابة تصرفات الاعوان الاقتصاديين لعدم تعارض هذه التصرفات وقواعد المنافسة، لهذا كلفت السلطات الإدارية المستقلة بهذه الرقابة⁽¹⁾، كمجلس المنافسة، المجلس النقدي والقرضي، سلطات الضبط القطاعية الأخرى للمياه والتأمين.

عُرف الضبط الاقتصادي حسب نص المادة 3 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة⁽²⁾ على أنه: "كل إجراء أيما كانت طبيعته صادر عن أية هيئة عمومية يهدف بالخصوص إلى تدعيم وضمان توازن قوى السوق، وحرية المنافسة ورفع القيود التي بإمكانها عرقلة الدخول إليها وسيورها المرن، وكذا السماح بالتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السوق بين أعوانها".

يلاحظ أنَّ الهدف من الضبط الاقتصادي هو المحافظة على التوازن في السوق من خلال تجنب احتكار الدولة له من جهة وفتح السوق للمنافسة لكن مع وضع ضوابط وقواعد لها، غير أنَّ هذه الضوابط والقيود قد تُشكل للبعض عوائق شكلت لهم مُبررات للجوء نحو الاقتصاد الموازي.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الموازي بالضبط الاقتصادي

ترد ضمن قواعد الضبط الاقتصادي الكثير من الإجراءات المعقّدة التي شكلت عائقاً أمام المتعاملين الاقتصاديين لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية مما كانت السبب في اللجوء إلى الاقتصاد الموازي.

أولاً: أسباب اللجوء إلى الضبط الاقتصادي

هناك عدة عوامل دفعت بالجزائر إلى تبني قواعد الضبط الاقتصادي نذكر منها:

أنظر خرشي أمينة، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015، ص 51، 52.

Voir : DUPUI Toubol, Frédérique, « Le juge en complémentarité de régulation », in FRISON ROCHE Marie Anne, **Les régulations économiques efficacité et légitimité**, Droit et économie, Dalloz, Paris, 2004, p132.

(1) عدوان سميرة، الهيئات الإدارية المختصة في مكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تزي وزو، 2023، ص.ص 62-63.

(2) أمر رقم 03-03، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 43، صادر في 20 جويلية سنة 2003، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-08، مؤرخ في 25 جوان 2008، ج ر عدد 26، صادر في 2 جويلية 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-05، مؤرخ فسي 15 أوت 2010، ج ر عدد 46، صادر في 18 أوت 2010.

— تفادي الاقتصاد الموازي: لعلّ من أهمّ أسباب تبّي الضبط الاقتصادي هو تنظيم السّوق وتجنّب النشاطات الاقتصادية غير المنظّمة أو ما يُسمى بالاقتصاد الموازي أي بالرّغم من فتح السّوق إلّا أنّ قواعد وإجراءات السّوق شكلت عوامل مشجّعة للهروب نحو الاقتصاد الموازي.

— عجز الأجهزة الكلاسيكية لعدم تأقلمها مع اقتصاد السّوق: لجأ المشرّع الجزائري إلى إنشاء آليات جديدة تمثلت في "السلطات الإدارية المستقلة" أو كما تسمى بـ "سلطات الضبط الاقتصادي" بمثابة هيئات مساعدة للدولة تستعين بها لإنجاز مهام وأعمال دقيقة وفنيّة متخصصة وفي مجالات متعددة، وهذا بعدما أصبحت الدولة عاجزة عن مواجهة المستجدات وتنظيم هذه الأنشطة نظراً لخصوصيتها وتطورها السريع وتشعب مجالاته⁽¹⁾.

— إنشاء هيئات مكلفة بضبط النشاط الاقتصادي: أصبحت الدولة تتدخل عن طريق الهيئات الإدارية المستقلة التي تضطلع بمهمة مراقبة القطاعات الاقتصادية، أي الانتقال من احتكار الدولة إلى النّظام التنافسي، هذا ما يعني أنّ المهمة الأساسية لهذه الهيئات مراقبة النشاط وضبطه بهدف الحفاظ على توازنه لكن دون أن تقوم بسيّره.

ثانياً: تمتّع سلطات الضبط باختصاصات تُشكل سببا في اللّجوء إلى الاقتصاد الموازي

تمتّع سلطات الضبط الاقتصادي بالطابع السلطوي كونها ليست مجرد أجهزة استشاريّة وأما قدرة على اتّخاذ قرارات تكون قابلة للتنفيذ في إطار امتيازات السلطة العامّة، كما أنّها قابلة للطّعن أمام القضاء الإداري، وباستقراء مختلف النّصوص القانونيّة المنشئة للهيئات الإدارية المستقلة نجد أنّ المشرّع الجزائري قد منح لهذه الأخيرة عدة سلطات للقيام بمهامها على درجة من الكفاءة والفعاليّة⁽²⁾.

ومن بينها بعض الصّلاحيات التي شكلت المنطلق في التّشجيع للّجوء إلى الاقتصاد الموازي كونها تشكل عراقيل وقيود للمتعاملين الاقتصاديين، حيث منح المشرّع الجزائري لبعض سلطات الضبط المستقلة إصدار قرارات فردية غير قميّة وهي سابقة لدخول المتعامل إلى السّوق نذكر منها:

(1) عدوان سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) وتم تصنيف الهيئات المستقلة ذات الطابع الخصوصي في القانون الجزائري:

أولاً "سلطات الضبط الاقتصادي والمالي:

1- السلطات الإدارية المستقلة: هي المجلس النقدي والمصرفي، اللّجنة المصرفية، لّجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مجلس المنافسة، لجنة ضبط الكهرباء والغاز، لجنة الاشراف على التّأمينات، سلطة ضبط سوق التّبغ والمواد التبيّغية، سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والالكترونيّة، السلطة الوطنية المستقلة لضبط السّمعي والبصريّ، سلطة ضبط البريد والاتّصالات الالكترونيّة. وتمّ التّخلي عن سلطة ضبط النقل، سلطة ضبط الخدمات العموميّة للمياه، سلطة ضبط الصّفقات العموميّة وتفويضات المرفق العام، الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانيّة المستعملة في الطّب البشريّ.

2- السلطات التجارية المستقلة: وتتمثل في الوكالة الوطنية لمراقبة النّشاطات وضبطها في مجال المحروقات، الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات، وكالة المصلحة الجيولوجيا للجزائر، الوكالة الوطنية للنّشاطات المنجميّة.

ثانياً: السلطات الإدارية المستقلة خارج المجال الاقتصادي والمالي: وتتمثل في خلية الاستعلام المالي، السلطة الوطنية للتّصديق الالكترونيّ، الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتّصال ومكافحتها، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، السلطة الوطنية للأمان والأمن التّووين.

ثالثاً: السلطات العمومية المستقلة: وتتمثل في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

واقع الاقتصاد الموازي في ظل تبني الجزائر قواعد الضبط الاقتصادي

- المرصد الوطني للسجل التجاري يمنح التصريح البسيط لغرض السجل التجاري وهذا بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المعدل والمتمّم.
 - لجنة تنظيم عمليات البورصة لها أن تمنح اعتمادات لدخول السوق فيما يتعلق باعتماد الوسطاء، اعتماد شركات الاستثمار ذات الرأسمال المحدود والمتغير، اعتماد شركاء التأمين وإعادة التأمين.
 - لجنة الاشراف على التأمينات تقدّم رأيها للوزير المكلف بالمالية بخصوص منح اعتماد شركات التأمين وإعادة التأمين وهذا حسب المادة 218 من القانون رقم 95-07.
 - سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية تمنح التخصيص، الترخيص، التصريح البسيط فيما يتعلق بإنشاء واستغلال الخدمات البريدية.
 - الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية تمنح الرخص لنشاطات الاستكشاف، التنقيب والاستغلال.
 - الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية تمنح اعتماد فيما يتعلق باعتماد الخبراء في مجال المناجم.
 - مجلس المنافسة يمنح الترخيصات فيما يتعلق بالتجميعات الاقتصادية.
 - مجلس النقد والقرض يمنح الرخصة في إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.
 - الوكالة الوطنية لتأمين مواد المحروقات تمنح الرخصة لنشاطات التنقيب⁽¹⁾.
- فالجزائر بتبنيها قواعد الضبط الاقتصادي وضعت الكثير من الإجراءات التي غرضها الضبط خاصة وأنه تزامن مع فتح المجال للقطاع الخاص في المشاركة في الحياة الاقتصادية إلا أنه في الواقع شكلت عاملاً للهروب من الاقتصاد الرسمي والتوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الثالث: عن بعض الآليات والأساليب القانونية لمكافحة الاقتصاد الموازي

- لقد أدّى القطاع الموازي في تعثر مسار انتقال الجزائر نحو الاقتصاد المنتج، الامر الذي كان دافعاً قوياً إلى تبني بعض قواعد الضبط الاقتصادي، لا وبل ضرورة إيجاد حلول وإجراءات فعالة قصد الإحاطة بالظاهرة وآثارها على الاقتصاد الوطني، وإدراكاً بالمخاطر المنجزة عنه، تسعى الجزائر إلى تبني بعض المبادرات للتعامل مع الاقتصاد الموازي ومحاولة دمجها.
- إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي ملائم: هذا يعمل على مساعدة السلطات في احتواء القطاع الموازي غير المنظم إذ من شأنه امتصاص الناشطين فيه واستقطابهم نحو الاقتصاد الرسمي عن طريق منح تحفيزات جبائية ومالية خاصة القروض الصغرى وتوفير البدائل الملموسة.
 - في الجانب القانوني دائماً: ضرورة تنشيط قانون العمل والاستثمار، حيث قامت الدولة بإنشاء وزارة خاص بالتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التضامن الاجتماعي، وهو ما يبيّن بوضوح اهتمام الدولة بقضايا التشغيل

(1) للتفصيل أنظر: رابح نادية، النظام القانوني لسلطات الضبط المستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012.

وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، حيث استلزم الأمر وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة لها. بالإضافة إلى عدة وكالات متخصصة تحت وصاية الوزارة⁽¹⁾.

- إصدار قوانين تجارية تتميز بالشفافية وتسهّل المعاملات التجارية وذلك للتقليل من الاقتصاد الموازي.
- بالتالي فمن الجانب القانوني لابد من إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة، حيث لابد أن تأتي القوانين متناسقة مع الواقع من رح التجربة الشعبية وأعراف المجتمع، مع ضمان تطبيق القوانين واللوائح بشفافية عبي الجميع وليس بصورة انتقائية أو انتقامية⁽²⁾.
- كان لابد من محاربة العراقيل البنكية، كضرورة إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج، خاصة في البلدان الأوروبية مما يسهل عملية تحويل أموال بطريقة رسمية إلى الجزائر، بالتالي زيادة احتياط الصرف الرسمي من العملة الصعبة هذا ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار⁽³⁾، كذلك العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في إطار رسمي، فتح مكاتب الصرف لاحتواء العملة الصعبة الناشطة في القطاع غير الرسمي وتحقيق توازن في أسعارها. لابد من هيكلة البنوك وتقنين سوق الصرف غير الرسمية، وعلى الدولة تنظيم أنشطة السوق النقدية الموازية لأن الأنشطة الاقتصادية الموازية في الجزائر تشمل أيضا عمليات بيع وشراء العملات الصعبة أيضا خارج الإطار القانوني المحدد فعدم ضبط الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك يعد تهديد للاقتصاد الوطني.
- تهيئة الظروف للعاملين في القطاع غير الرسمي لحثهم للعمل في القطاع الرسمي من خلال منحهم حوافز كالقروض وخلق مساحات تجارية لفائدتهم، وتقديم مساعدات إدارية وتقنية ومالية لهم.
- التسهيل من عملية منح التراخيص وتخفيض الضرائب والرسوم الخاصة بالعمال على أن تتحمل الدولة هذه التخفيضات، لتشجيع المؤسسات على تصريح عمالها لدى مصالح الضمان الاجتماعي.
- الاهتمام بنظام الأجور ووضع سياسة اقتصادية وطنية تراعي توازن السياسة النقدية للدولة والقدرة الشرائية للمواطنين ومستواهم المعيشي، بالتالي فزيادة الأجور والرفع من المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي من شأنه ان يصرفهم عن القطاع الموازي لزيادة مداخيلهم.
- عصرنة قطاع الضرائب والقيام بإصلاحات ضريبية وجبرية وفق التطورات العالمية وتطوير أساليب الكشف عن التهرب الضريبي والتهرب مع توقيع عقوبات على مخالفيها ومرتكبيها.

(1) كالمصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر... للتفصيل أنظر: بوغزالة محمد نجلاء، "الاقتصاد الموازي في الجزائر وآليات مكافحته"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 330.

(2) نوار وائل، "الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، العدد 14، 2020، ص 8.

(3) قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، 2010، ص.ص 208-209.

- تدعيم القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار سواءً منه الوطني أو الأجنبي وفي قاعاتٍ مختلفةٍ صناعيةٍ وفلاحيةٍ، ... لخلق مناصب الشغل وجذب الفئة العاملة في القطاع الموازي للدخول في القطاع الرسمي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن الاقتصاد الموازي

باعتبار أنَّ الاقتصاد الموازي بعيد عن كلِّ دعم أو رقابةٍ ويخضع لقانون العرض والطلب، فهو بذلك يعكس الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات ونظرًا لتوسُّع حجمة فقد يكون حافزًا للاقتصاد الرسمي بأن يكون أكثر تنافسيةً بالإضافة إلى عدة إيجابياتٍ أخرى، إلّا أنَّه من جهةٍ أخرى للاقتصاد الموازي الكثير من الآثار السلبية وعلى مستوياتٍ مختلفةٍ.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي

— يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية حيث أن الاقتصاد الموازي عامل مشجع على الاستهلاك، إذ ثلثي الدخل الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الموازي يتم إنفاذها على شراء منتجات القطاع الرسمي مما يشجع على نمو الطلب على تلك السلع والخدمات فيزيد الإنتاج لزيادة الطلب فيزيد النمو الاقتصادي وتزداد الدخول، وهذه بدوره يزيد من معدلات الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى استمرار الدورة الاقتصادية لصالح العملية الاستهلاكية والاستثمارية من خلال أنشطة الاقتصاد الموازي⁽²⁾.

— يعالج الاقتصاد الموازي مشكلة البطالة التي تُعد مصدر قلقٍ كبير عند الحكومات، وهذا بامتصاص فئة من السكان عبر قنواته.

— يُعد الاقتصاد الموازي مصدر للسلع والخدمات بأسعارٍ منخفضةٍ لتلبية حاجات الفئات ذات الدُخول المتدنية.

— يُؤلِّد الاقتصاد الموازي اقتصاداً تنافسياً للاقتصاد الرسمي نتيجة توسُّع حجمه.

— يُساهم الاقتصاد الرسمي في رفع مُدَّلات النمو والاستثمار⁽³⁾.

— يعمل على تخفيض مُعدلات الجريمة ومعدلات الهجرة إلى الخارج.

— يُعد للبعض الاقتصاد الموازي صمام أمان ومهدئ اجتماعي⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي

إذا كان للاقتصاد الموازي بعض النتائج الإيجابية سيما فتح فرص العمل وامتصاص البطالة وإيجاد بديل للدخل الفردي المفقود في القطاع الرسمي، فإنَّ للقطاع الموازي بعض الافرازات السلبية بالنسبة للاقتصاد الرسمي نذكر منها:

أولاً: بعض الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الموازي

له العديد من الآثار نذكر منها:

(1) للتفصيل أنظر: عيساوي رياض، محمد هاني، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970-2023"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 2، 2024، ص 87.

(2) حنان حاقة، رفيقة حروش، هشام لبزة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(3) زعلاني محمد، "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي الجزائري تأصيل المعنى، بحث في الأسباب والآثار"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

(4) يحياوي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 295.

— خرق قواعد الضبط الاقتصادي: في إطار توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وُضعت مجموعة من القواعد التي الغرض منها ضبط النشاطات الاقتصادية ووضع ضوابط للعلاقات بين المتدخلين في السوق، منها قانون المنافسة رقم 03-03، قانون الممارسات التجارية رقم 02-04، وقانون حماية المستهلك، والكثير من القوانين الخاصة بسلطات الضبط الاقتصادي، فكان الغرض من هذه السياسة الاقتصادية فتح السوق للمتعاملين الاقتصاديين من جهة، ومن جهة أخرى إخضاع الكثير من النشاطات للحصول من حيث ممارستها إلى تراخيص واعتمادات هذه الأخيرة التي شكلت قيوداً على الكثير الذين وجدوا الاقتصاد الموازي منفذاً لهم بالتالي فالدخول لهذا الاقتصاد يعني خرقاً وتجاوزاً لقواعد الضبط التي جاءت بها قوانين السوق.

— من الجانب الضريبي، حيث أنض جانب من المداخل داخل الاقتصاد الموازي لا تُدفع عنه ضرائب، بسبب عدم الكشف عن طبيعة الوظائف التي يقومون بها، وعن دخولهم للسلطات الضريبية⁽¹⁾.

— القطاع الموازي يتسم بسوء تخصيص الموارد اقتصادياً واجتماعياً، حيث تُوجه الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الموازي بالتالي تدي الأداء والكفاءة على النظام الاقتصادي.

— ناهيك عن أثره على السياسة النقدية، بسبب زيادة الطلب على النقود، فتقل المرونة، وتُصبح سياسة البنك المركزي دون أثر مباشر على ذلك الجزء النقدي.

— تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثمّ إعاقة أيّ تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود⁽²⁾.

ثانياً: الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد الموازي

للاقتصاد الموازي آثار من هذا الجانب نذكر منها:

— للاقتصاد الموازي أخطار اجتماعية على العمال، نتيجة لغياب الحماية الاجتماعية⁽³⁾.

— تشويه البنية الاجتماعية القائمة بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألّفها المجتمع وهي كايحة للتطور، كتعميق مجتمع الاستهلاك والغزوف عن الرّشادة الاقتصادية في الانفاق والتباهي بكلّ ما هو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الأقل حظاً في المجتمع.

— خلل في توزيع العبء الضريبي، بالتالي غياب المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي.

— يؤدي الاقتصاد الموازي إلى زيادة الجرائم خاصة الاقتصادية منها وبالتالي عموم الفساد.

— الاقتصاد الموازي يهيئ الظروف لاستغلال الأطفال والتساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل ويولد تأثيراً سلبياً على الرّغبة في مواصلة التعليم وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل⁽¹⁾.

(1) يحياوي نسرين، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 295.

(2) زعلاني محمد، "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي الجزائري تأصيل المعنى، بحث في الأسباب والآثار"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

(3) يحياوي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 295.

خاتمة

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية والاجتماعية وسياسية، تُعاني منها وبدرجات متفاوتة، كل أنواع الاقتصاديات في العالم، وشهدت فترة الثمانينات تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، كما تميّزت بظهور أزمة اقتصادية عانت منها اقتصاديات كل الدول النامية، ورافق هذه الأزمة مجموعة من الإصلاحات أدت إلى زيادة حجم القطاع الموازي، وتعتبر الجزائر من بين الدول المتأثرة بالأزمة وتعاني من مُشكل هذه الظاهرة، ويرجع ذلك إلى التغييرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مرّ بها.

في الجزائر رغم الترسنة القانونية الهائلة الذي قامت بإصدارها خاصة في ظلّ التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق لمحاربة كل أشكال التلاعب بالاقتصاد الوطني ومنع المضاربين وكذا وضع قواعد مختلفة لضبط قطاع اقتصادي مختلفة، إلا أنّ الاقتصاد الموازي وما نتج عنه من تبييض للأموال وانتعاش للجريمة المنظمة يظل قائما إن لم نقل منتعشا يتحدى كل جهود الدولة وكل المنظومة التشريعية القانونية المعدة لمكافحته.

بالتالي كنتيجة لهذه الدراسة يبدو أنّ هناك علاقة إيجابية بين الفساد والاقتصاد الموازي كونه يمثل بيئة مثالية لينمو فيها الأخير ويتطور مهدداً بذلك الاقتصاد الوطني للدولة وقيمة العملة، وبالتالي انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة من فقر وبطالة وتسول ومخدرات، ولعل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الموضوع:

— أنّ انتشار الاقتصاد الموازي راجع لعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وأنّ الاقتصاد الموازي قد يُعيق حقا من النمو الاقتصادي، إلا أنّهُ يحوي على بعض الآثار الإيجابية التي تشكل تحفيز للنشاط الاقتصادي، سيما التخفيف من البطالة، وزيادة الدخل الفردي.

— من خلال الدراسة يتضح أنّ الاقتصاد الموازي في تزايد مستمر، حيث وصل إلى معدلات مُرتفعة بلغت النصف من الناتج المحلي الإجمالي، علّة السبب الذي دفع بالدولة إلى البحث عن الآليات والإجراءات قصد دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي.

ونتيجة لأهمية الموضوع ضمن الاقتصاد الوطني نوّد أن نُقدم بعض التوصيات والاقتراحات بشأنه:

— على الدولة اللجوء إلى عملية التّحديد سواءً تحديد المتعاملين في القطاع الموازي أو تحديد أنشطته وحجمه ضمن الاقتصاد الوطني.

— البحث والتّعرّف على الأسباب الحقيقية التي تُؤدي بالأشخاص الالتحاق بالقطاع الموازي لإيجاد حلول للتخفيف من الظاهرة.

— قصد المراقبة ومحاربة ارتفاع معدلات الاقتصاد الموازي على الدولة مراجعة بعض التشريعات والتنظيمات.

(1) أنظر: يحيوي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 295.

زعلاني محمد، "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي الجزائري تأصيل المعنى، بحث في الأسباب والآثار"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

- البحث عن التشريعات والتنظيمات التي تُؤطر الاقتصاد الموازي وتُحدّد نسبته أو دمجّه في الاقتصاد الوطني، ذلك أنّه لا يُمكن القضاء على كُليّة، إذ يُشكل الدّخل الأساسيّ لنسبة كبيرة من فئات المجتمع.
- ضرورة فكّ الدولة بعض القيود والتّعقيدات لممارسة النشاطات الاقتصادية الواردة في قوانين الضبط الاقتصادي بوجه عام، كالتراخيص والرّخص وغيرها، وجعلها في حدود المعقول.
- التّخفيف من حجم الضّرائب على بعض المشروعات الصّغيرة والمتوسطة التي هي في الغالب في مجال أنشطة الاقتصاد الموازي.
- تسهيل عمليّة فتح مكاتب الصّرف للعملاء.
- ضرورة تشجيع الاستثمار بشقّيه الوطني وبالأخص الأجنبيّ لزيادة المشاريع والدّفع من فرص العمل في القطاع الرّسمي.

قائمة المراجع

1. أمر رقم 03-03، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 43، صادر في 20 جويلية سنة 2003، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-08، مؤرخ في 25 جوان 2008، ج ر عدد 26، صادر في 2 جويلية 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 05-10، مؤرخ فسي 15 أوت 2010، ج ر عدد 46، صادر في 18 أوت 2010.
2. بركة مشنان، "أثر الاقتصاد الموازي على الموارد العامة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 9، العدد 1، لسنة 2022.
3. بلعيد جميلة، "الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018.
4. بن تركي أمينة، زعموم صبرين، "الاقتصاد الموازي في الجزائر-أسبابه ونتائجه"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الوشريسي، تسمسليت، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019.
5. بوغزالة محمد نجلاء، "الاقتصاد الموازي في الجزائر وآليات مكافحته"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2023.
6. حساين أسماء، ساهد عبد القادر، "العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدل البطالة في الجزائر -دراسة قياسية-"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، عدد 1، أبريل 2021.
7. حنان حافة، رفيقة حروش، هشام لبزة، "العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2003، 2016"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 1، لسنة 2020.
8. خرشي أمينة، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، 2015.
9. رابح نادية، النظام القانوني لسلطات الضبط المستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012.
10. سلطاني عادل، "أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2021.
11. سلطاني عادل، "دور الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، لسنة 2020.

12. عدوان سميرة، الهيئات الإدارية المختصة في مكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تزي وزو، 2023.
13. عيساوي رياض، محمد هاني، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970-2023"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 2، 2024.
14. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، 2010.
15. قانون رقم 08-22، مؤرخ في 5 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج ر عدد 32، صادر في 14 ماي 2022.
16. قانون رقم 01-06، مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، صادر في 8 مارس 2006، متمم بالأمر 05-10، مؤرخ في 26 أوت 2010، ج ر عدد 50، صادر في 1 سبتمبر 2010، معدل ومتمم بالقانون 15-10، مؤرخ في 2 أوت 2011، ج ر عدد 44، صادر في 8 مارس 2011.
17. محمد الهلة، "الاقتصاد الموازي بين حاجات الزبون وضوابط القانون"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، لسنة 2023.
18. محمد زعلاني، "شولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، تأصيل المعنى بحث في الأسباب والآثار"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011.
19. نواره وائل، "الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، العدد 14، 2020.
20. FEIGE Edgarl, "The meaning and measurement of the under ground economy", camridge university press, 1989.
21. BRUNO Lautier, l'économie informelle dans le tiers monde, Edition la découverte, Paris, 1994.
22. DUPUI Toubol, Frédérique, « Le juje en complémentarité de régulation », in FRISON ROCHE Marie, Anne « les régulations économiques efficacité et légitimité, droit et économie, Dalloz, Paris, 2004.